مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
الشمول المالي
2025

محتوى التقريـــر

مقدمة	03
نبذة عن برنامج تطوير القطاع المالي	04
ماذا نعني بالشمول المالي	06
نشأة وتطور الشمول المالي	08
أهمية الشمول المالي للفرد والأسرة والمجتمع والاقتصاد	10
أهداف الشمول المالي	12
أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	17
المؤشر العالمي للشمول المالي	20
الحلول والخدمات الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي	23
واقع الشمول المالي في المملكة (إحصائيات وأرقام)	25
• مؤشرات الشمول المالي في المملكة	
• الجهود الحكومية المبذولة لرفع مستوى الشمول المالي	
• الشمول المالي ورؤية السعودية 2030	
رئاسة المملكة لمجموعة العشرين ودورها في الشمول المالي	33
دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي	40
الخاتمة	42
المراجع	44

مقدمة

يُعد الشمول المالي وسيلة فاعلة لتعزيز استقرار الأنظمة المالية للدول وتعميقها وتنوعها ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة. كما أنه أداة مهمة لتحقيق رضا المواطن وجودة الحياة عبر إتاحة الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها بعدالة وشفافية. وفي الوقت الحالي أصبحت استراتيجيات الدول المالية والاقتصادية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجياتها للشمول المالي.

ولأنه يلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، فقد اتجه صانعو السياسة المالية في كثير من الدول إلى إعطاء الأولوية للشمول المالي وتوسيع شبكة الخدمات المالية. إضافة إلى متابعة الدول لآليات تطوير المنشآت المالية للمنتجات والخدمات الجديدة، وآلية وصولها إلى المستفيدين، وتقديم الاستشارة للمستخدمين، وتعويض المستخدم عند حدوث أي مشكلة.

كذلك قامت العديد من الدول بتعديل وإصدار معايير وتشريعات جديدة في مجال حماية العميل، ودخلت رؤوس أموال لتوسيع القدرة على الوصول إلى أنواع الخدمات المالية، خاصة وأن كثيراً من الدراسات والبحوث أثبتت أن سهولة وعدالة وشفافية المعاملات تقود إلى زيادة الأرباح والعوائد، وفي نفس الوقت تساهم في رفع مستوى رضا العميل.

واستمرت الصناعة المالية في ابتكار طرق جديدة لتوفير المنتجات والخدمات المالية لسكان العالم، وتحقيق أرباح من هذه العملية. وأدى الاستخدام المتزايد للتقنية المالية (fintech) إلى توفير أدوات مبتكرة لمعالجة مشكلة عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، ووفر طرقاً جديدة للأفراد والمنشآت للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها بتكاليف معقولة.

وفي هذا التقرير يسعى مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) إلى تقديم إحاطة بالشمول المالي، وأهميته ودوره في دفع التنمية المستدامة والاستقرار المالي في العالم. إضافة إلى استعراض التقدم الكبير الذي تشهده المملكة في هذا الجانب منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي الذي أطلق الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية، مما قاد إلى ريادة المملكة العربية السعودية العالمية في مجال الشمول المالي.

الشمول المالي: المصدر موقع أرقام https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/515980

نبذة عن
برنامج تطوير القطاع المالي

يُعد برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذية الإحدى عشر التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، حيث يسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفاعلاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات.

وتتركز استراتيجية البرنامج الذي تم إطلاقه في عام 2018م على إيجاد قطاع مالي مزدهر، عبر أربع ركائز رئيسية، يشكل الشمول المالي عماداً أساسياً فيها.

الركيزة الأولى

تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، عبر:

1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة.
2. بناء بنية تحتية مالية متطورة.
3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية.
4. تعزيز قدرات العاملين.

الركيزة الثانية

العمل على تطوير سوق مالية متقدمة، من خلال:

1. تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص.
2. تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين.
3. توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية).
4. تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم.

الركيزة الثالثة

تعزيز وتمكين التخطيط المالي، من خلال:

1. تعزيز الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد.
2. زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية.
3. تعزيز الادخار لدى الأفراد.

الركيزة الرابعة

وهي استراتيجية التقنية المالية، التي تشمل:

1. ترسيخ هوية المملكة باعتبارها موطن التقنية المالية.
2. تسهيل الوصول إلى السوق والتمويل.
3. تمكين البنية التحتية التقنية.
4. تطوير الإطار التنظيمي.
5. تطوير الكفاءات.
6. تعزيز الشراكات المحلية والدولية.

كما عمل البرنامج منذ إطلاقه على تحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة حجم القطاع المالي لأكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي.
2. مساواة حجم السوق المالية بحجم القطاع المصرفي.
3. نظام شمولي يخدم معظم المواطنين السعوديين.
4. الرقمنة لتعزيز تجربة العملاء وكفاءتهم.
5. قطاع يدار بكفاءات وطنية مهنية.
6. أن تصبح المملكة ضمن أفضل 10 دول بين مجموعة العشرين من حيث الاستقرار المالي.

ويطمح البرنامج إلى إنشاء قطاع مالي كبير ومتنوّع ورقمي ومستقر يساهم في تحقيق رؤية السعودية 2030، عبر الآتي:

1. زيادة نمو القطاع المصرفي لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار ريال سعودي في عام 2030.
2. أسواق مالية نشطة ومتقدمة تحتوي على بدائل استثمارية متعددة ومصادر تمويل متنوعة.
3. تعزيز دور الجهات الفاعلة الناشئة كشركات التقنية المالية لدفع الابتكار والمنافسة وبلوغ 525 شركة بحلول العام 2030.
4. غرس ثقافة ادخار تحصل على مرتبة رائدة إقليمياً في مجال التثقيف والوعي المالي.
5. استقرار مستمر ومعترف به عالمياً للقطاع المالي ورقابة تنظيمية صلبة.

ومنذ إطلاقه، حقق البرنامج عدة نجاحات في شتى المجالات، ومنها الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية الرقمية، حيث قام بإطلاق استراتيجية التقنية المالية وضمها كإحدى ركائز البرنامج، وكذلك الترخيص لثلاثة بنوك رقمية محلية.

وبلغ عدد شركات التقنية المالية بالمملكة مع نهاية الربع الثاني من العام 2024م 224 شركة، متجاوزاً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للربع ذاته من العام 2024م والمقدر بـ 168 شركة، وتستهدف المملكة الوصول إلى 525 شركة بحلول العام 2030م.

برنامج تطوير القطاع المالي

ماذا نعني
بالشمول المالي؟

لا يوجد تعريف موحد للشمول المالي عالمياً، وتُعرِّفه كل دولة حسب احتياجاتها. كما يعرفّه البنك الدولي بأنه "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة، وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، والتي تشمل: المعاملات، والمدفوعات، ومنتجات الادخار، والقروض، والتسهيلات الائتمانية، وخدمات التأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام".

ويقول الدكتور ألفريد هانيج، المدير التنفيذي للتحالف الدولي للشمول المالي(AFI) .إن الشمول المالي هو "إمكانية الوصول العادل والميسور إلى النظام المالي المنظم للجميع، بغض النظر عن الدخل، أو مكان الإقامة ،أو الجنس، أو العمر، أو غير ذلك من الخصائص".

ويعني مفهوم الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت منشآت أو أفراد، والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات المالية، التي ينبغي تقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية. ويهدف الشمول المالي على وجه خاص إلى إيصال الخدمات المالية بطرق سهلة وقليلة التكلفة للفئات ذات الدخل المالي المحدود الذي لا يسمح لها بالانخراط في النظام المالي الرسمي.

ويعد الوصول إلى حساب المعاملات الخطوة الأولى في الشمول المالي، باعتبار أنه وسيلة ادخار المال واستلامه وإرساله، كما أنه بوابة لخدمات مالية أخرى. لهذا فإن ضمان وصول الأفراد في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات صار مثار اهتمام صانعي السياسة المالية والاقتصادية في الدول المختلفة، ومحور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي.

ولتحقيق الشمول المالي، ينبغي أن يتُاح لكل فرد من أفراد المجتمع والمنشآت إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة. ومن بين هذه الخدمات مثلا خدمات فتح الحسابات، والادخار، والاقتراض، والتأمين. إلى جانب سهولة السحب النقدي من الصرافات الآلية، أو تحويل أموال، أو أي معاملة مالية أخرى، حيث يسهل الحصول على الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد الأسر والمنشآت على التخطيط لشؤونهم، بدءا من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. كما يمكن أن يستخدم أصحاب الحسابات خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين،

لبدء أو توسيع نشاط تجاري أو استثمار في التعليم أو الصحة وإدارة المخاطر والتغلب على الصدمات المالية.

ويركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية، وقد ازداد في العقود الأخيرة التوجه العالمي نحو تحقيقه من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية بالدول، لتعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لفئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها لهم بتكاليف منخفضة.

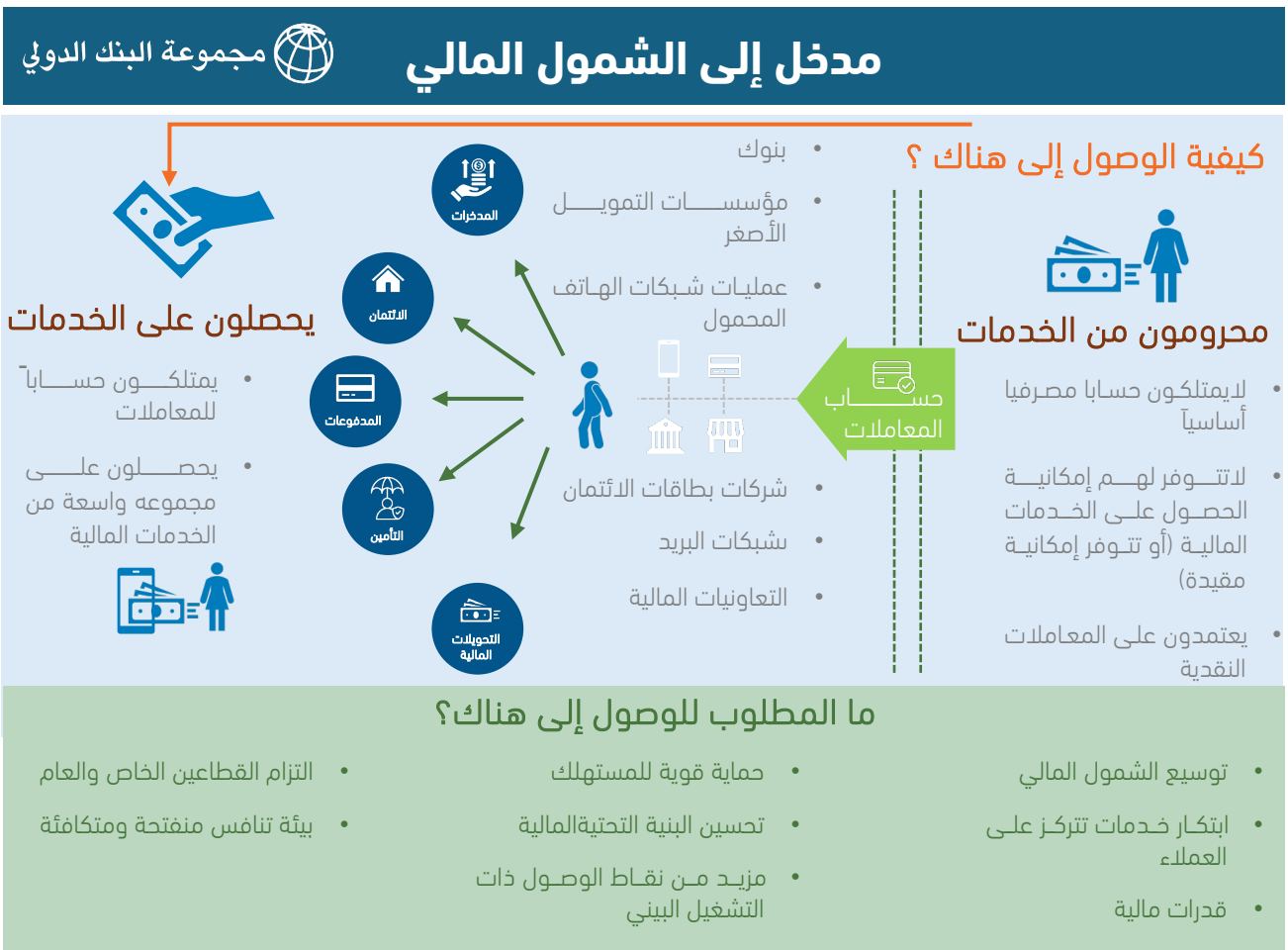

المصدر مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/news/infographic/2016/10/04/gateway-to-financial-inclusion

نشأة وتطور **الشمول المالي**

نشأ مفهوم الشمول المالي لأول مرة بالعالم من حركة "التمويل المصُغر" في أوائل سبعينيات القرن الماضي (العشرين)، ثم ظهر في دراسة "ليشون وثرفت" عام 1993م عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.

وفي يونيو 1995 م، تأسست المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP). كشراكة عالمية بمشاركة 10 جهات مانحة، ثم توسعت لتضم حالياً 35 منظمة رائدة، وعملت على تعزيز الشمول المالي بتوسيع نطاق توفير الخدمات المالية عالية الجودة للفقراء من خلال مؤسسات تمويل أصغر تتمتع بالاستدامة. وفي عام 1999 م، تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.

ومن ثم تبنّت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها ركيزة أساسية لمحاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، ليصبح مستخدماً على نطاق واسع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واليوم، أصبح جزءاً مهماً من أجندة التنمية العالمية.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 م، التي تسببت في إلحاق الضرر بمعظم اقتصادات العالم، بدأ الاهتمام الدولي يزداد بالشمول المالي، والتزمت الحكومات المختلفة بتحقيقه من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، إضافة إلى تشجيع وحث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وفي عام 2008 م، تم إنشاء تحالف الشمول المالي (AFI) كتحالف دولي يضم البنوك المركزية والمؤسسات التنظيمية المالية لقيادة السياسات المالية، بهدف تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. وتتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية، لمواجهة الفقر، وتضم الشبكة أكثر من 100 مؤسسة مالية من أكثر من 89 دولة.

وفي عام 2010 م، رشحت مجموعة العشرين تحالف الشمول المالي كأحد الشركاء التنفيذيين الثلاثة لمجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي بمجموعة العشرين(GPFI) ,حيث تم تكليف التحالف بجمع سياسات مبتكرة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية من البلدان النامية، ومساعدة مجموعة من صانعي السياسات من خارج دول مجموعة العشرين في مجموعة البلدان النامية على المشاركة.

وفي عام 2011 م، اعتمد أعضاء تحالف الشمول المالي بشكل جماعي "إعلان مايا" وهو وثيقة إعلان نوايا لجعل الشمول المالي محوراً رئيسياً في الجهود الوطنية من أجل الحد من الفقر والاستقرار الاقتصادي، حيث يعقد التحالف سنوياً المنتدى العالمي للسياسات (GPF) الذي يستضيفه أحد البنوك المركزية الأعضاء، ويحضره محافظو البنوك المركزية وغيرهم من صناع السياسة المالية.

وفي عام 2011 م، تم إطلاق قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex - غلوبل فندكس)، التي احتوت على بيانات أكثر من 140 دولة حول العالم، وتعد أشمل مجموعة بيانات في العالم حول الشمول المالي. وظل المؤشر يصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011م. وفي عام 2013م، قامت مؤسسة التمويل الدولي (IFC)، مجموعة البنك الدولي، بإطلاق برنامج لتحقيق الشمول المالي.

ومنذ عام 2010م، قدمت العديد من الدول التزامات بالشمول المالي، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجية وطنية للشمول المالي. وقد حققت البلدان التي سجلت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي ما يلي:

01
تنفيذ سياسات على نطاق واسع، مثل حسابات الهوية الرقمية الشاملة.

02
استفادت من المدفوعات الحكومية.

03
ازدهار الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

04
شجعت نماذج العمل الجديدة، مثل الاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونية من أجل تعميم الخدمات المالية.

05
وضعت استراتيجية وطنية للشمول المالي جمعت بين أصحاب المصلحة.

06
اهتمت بحماية المستهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة والمستدامة.

أهمية الشمول المالي

للفرد والأسرة والمجتمع والاقتصاد

أوضح البنك الدولي أن الشمول المالي يسهّل الحياة اليومية، ويساعد الأسر والمنشآت على التخطيط لكل شيء، بدءا من الأهداف طويلة الأجل وانتهاءً بحالات الطوارئ غير المتوقعة. إضافة إلى إمكانية أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء أو توسيع النشاط التجاري والاستثمار في التعليم أو الصحة وإدارة المخاطر، والتغلب على الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن نوعية حياتهم بشكل عام.

وعن أهمية الشمول المالي للفرد، فهو يتيح فرصاً أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن، حيث يحتاج الفرد إلى الحصول على الخدمات المالية لمساعدته على إدارة شؤونه المالية وتحقيق عدد من أهدافه، كتغطية مصاريفه اليومية والادخار للمستقبل والاستثمار وحمايته من الصدمات. وبيّنت البحوث أن الخدمات المالية الرسمية تُساعد الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمحدود على:

1. ادخار المال وتأمين المدخرات، وإدارة التدفق النقدي غير المنتظم.
2. إرسال الأموال واستلامها من خلال خدمات الدفع والتحويلات.
3. التخطيط لتسديد النفقات المنظّمة مثل رسوم الخدمات والتعليم، وغيرها.
4. تمويل المشاريع الصغيرة، وتنمية الأعمال.
5. التصدي لحالات الطوارئ والنفقات غير المتوقّعة.

ويساعد الشمول المالي الأسرة على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل، وفيما يلي، أبرز ما يقدمه الشمول المالي للأسرة:

1. يحسن الدخل ويزيد المدخرات.
2. يساعد في تنمية الأعمال، وإقامة المشاريع الصغيرة.
3. يُمكّن الفئات غير المخدومة من توفير الضروريات مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وحالات الطوارئ والتقاعد، وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار.
4. يقلل من حدة تقلبات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، من خلال الوصول للتمويل الأصغر والخدمات المصرفية.
5. يدعم الاستقرار المالي للأسرة.

وبالنسبة للمجتمع بأكمله، يُمكّن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى أنه يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

كما يساعد الشمول المالي المجتمع أيضاً في:

1. إتاحة التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية والاستفادة من خدماتها.
2. توسيع حركة الائتمان الأصغر حول العالم.
3. توفير التمويل الأصغر قصير الأجل لأصحاب المشاريع الصغرى.
4. توفير مجموعة أوسع من الخدمات المالية المصمّمة للفقراء.
5. تنشيط أعمال شركات التقنية المالية، وغيرهم من مزودي الخدمات المالية.

أما بالنسبة للاقتصاد، فإن أهمية الشمول المالي تنطلق من عدة نقاط أبرزها:

1. دعم أهداف التنمية المستدامة.
2. دعم الاستقرار المالي والاقتصادي.
3. تعزيز التمكين الاقتصادي وجودة الحياة والرفاهية.
4. تعزيز السياسة النقدية بدوران الأموال داخل النظام المالي الرسمي.
5. تحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات.

كيف يوفر الشمول المالي الفرص

الأفراد

يُمكّنهم بسهولة أكبر :

- إدارة المصروفات
- تيسير الاستهلاك
- الحد من الصدمات والمخاطر
- الاستثمار في التعليم والصحة
- الادخار من أجل المستقبل
- إجراء مدفوعات سليمة ومأمونة

تعزيز الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية

منشآت الأعمال

يُمكّنهم بسهولة أكبر :

- الازدهار والنمو
- الحد من الصدمات والمخاطر
- الاستثمار في البشر والأصول
- خفض تكاليف المعاملات
- إجراء مدفوعات سليمة ومأمونة

زيادة الأرباح والتنافسية والنمو

الاقتصادات

يُمكّنهم بسهولة أكبر :

- تخصيص الموارد
- تنويع أنشطة المشاركة الاقتصادية
- إيجاد الوظائف والابتكار
- زيادة المدخرات الوطنية
- زيادة الكفاءة
- زيادة التنافسية

زيادة النمو الاقتصادي وتقليص التفاوتات (في الدخل وبين الجنسين)

مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/news/infographic/2016/10/04/gateway-to-financial-inclusion

أهـــداف
الشمـــول المالـــي

يهـدف الشـمول المـالي إلـى ضـمان حصـول جميـع فئـات المجتمـع، سـواء الأفـراد والأسـر أو المنشآت -بصرف النظر عن مستوى الدخل- على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها. وهو بالتالي يعُزز الاستقرار النقدي والمالي ويلعب دوراً حاسماً في التخفيف من حدة الأزمات والتعافي الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود.

أنشأت الدول المهتمة بتعزيز الشمول المالي العديد من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق الشمول المالي وأهدافه. ومع أن كل بلد يمكنه أن يضع أهدافاً فرعية للشمول المالي، باعتبار أن الأولويات والفرص والتحديات تختلف من بلد إلى آخر، اعتماداً على الأنظمة البيئية المالية، والبنية الأساسية، والتركيبة السكانية وما إلى ذلك، لكن هناك أهدافاً استراتيجية عامة للشمول المالي، أبرزها:

أولاً: الأهداف الرئيسية

بنـاء الاسـتدامة الماليـة والحفـاظ عليهـا: يهـدف الشـمول المـالي إلـى تـوفير بيئـة داعمـة للنمـو المسـتدام، وبنـاء الاسـتدامة الماليـة والحفـاظ عليهـا، حتى تتمكن الفئات غير المخدومة من الوصول إلى، والحصول على الأموال التي يحتاجونها. إضافة إلى تعزيز قدرة جميع الأفراد والمنشآت على الوصول إلى الخدمات المالية الميسورة التكلفة والمسؤولة التي تلبي احتياجاتهم، وقدرتهم على استخدامها.

تعزيـز الاسـتقرار المـالي والاقتصـادي: يهـدف الشـمول المـالي إلـى تعزيـز الاسـتقرار المـالي، حيـث يسـاعد علـى وصـول الخـدمات الماليـة لكافـة فئـات المجتمـع مـن خـلال قنـوات الاقتصـاد الرسـمي، ممـا يسـهم فـي تحسـين مسـتوى معيشـة الأفـراد، ويـوفر دعماً كبيراً لقدرة الاقتصاد القومي بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل.

تـوفير الخدمـة الماليـة للجميـع: ومساعدة الأفراد والمنشآت والمشاريع في تأمين الخدمات والمنتجات الماليـة بأسـعار اقتصـادية ومعقولـة، مثـل الودائـع والادخار وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين وخدمات الدفع وما إلى ذلك.

إنشاء المؤسسات الماليـة: إنشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الناس عامة والفقراء خاصة. ويجب أن يكون لهذه المؤسسات لوائح واضحة، كما يجـب أن تحـافظ علـى المعـايير العالية الموجـودة فـي الصـناعة الماليـة. أيضـاً وجـود العديـد مـن هـذه المؤسسـات بحيـث تكـون هنـاك منافسـة كافيـة، ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها.

خلق اقتصاد قوي: يهدف الشمول المالي كذلك إلى خلق اقتصاد قوي، فمن خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيله، تتزايد قوة تمويل الاقتصاد، وبالتالي ينمو الاقتصاد من خلال النمو في التجارة.

تنويع الاستثمار والاقتصاد: يقدم الشمول المالي، من خلال تنويع الخدمات المالية لمختلف الأفراد والمنشآت، خيارات استثمارية أفضل ويوفر المزيد من فرص الاستثمار، مما يقود إلى تنويع الاقتصاد.

خلق الوعي المالي وزيادة القدرات المالية: باعتبار التعليم والتثقيف المالي والقدرات المالية ضرورة للنمو الاقتصادي، يعمل الشمول المالي على تعزيز التعليم والوعي المالي، وزيادة القدرات المالية للمواطنين والمنشآت والمشاريع، من خلال توسيع شبكة المستفيدين من الخدمات المالية المختلفة.

الوصول إلى أقصى سوق: يُعنى الشمول المالي بجمع الجميع تحت مظلة واحدة. في مجال التمويل، يساعد ذلك في جمع الأفراد والمنشآت من مصادر مختلفة تحت سقف واحد.

بناء قدرات المختصين: يؤدي التوسع في الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية، إلى وضع برامج لبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.

عولمة الحلول الرقمية: يؤدي الشمول المالي إلى عولمة الطرق الرقمية التي يتم تبنيها لتعزيز القطاع المالي وتنميته.

بناء البنية التحتية الرقمية: يقود الشمول المالي والتوسع في استخدام الخدمات المالية، إلى التوسع في تشييد البنية التحتية للتقنية المالية.

تقديم الحلول المخصصة: من خلال الدفع باتجاه توسيع دائرة الشمول المالي، تولي البنوك والمؤسسات المالية اهتماما أكبر بالابتكار وتصميم حلول مخصصة لجذب العملاء.

دمج المشروعات الصغيرة بالاقتصاد: من خلال الشمول المالي يتم الوصول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، مما يساعد في تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة.

خلق فرص العمل وخفض البطالة: يؤثر الشمول المالي على قضايا مثل خلق فرص عمل جديدة، وخفض معدلات البطالة والفقر، وتحسين مستوى المعيشة.

تمكين الفئات غير المخدومة: يهدف الشمول المالي إلى تمكين الفئات غير المخدومة، وذلك من خلال:

- زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية، وتحسين الثقافة المالية بين هذه الفئات.
- خلق منتجات مالية مناسبة لظروف وواقع هذه الفئات.
- جلب حلول مالية رقمية للأشخاص غير المخدومين اقتصادياً.
- جلب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المالية من أجل الوصول إلى أفقر الناس الذين يعيشون في المناطق النائية للغاية.
- توفير حلول مالية مصممة خصيصا للفقراء وفقا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات الأسرة والتفضيلات ومستويات الدخل.

تمكين المرأة: تستهدف أنشطة الشمول المالي المرأة من خلال:

- مساعدتها على البدء في الانخراط في الإدارة المالية.
- تشجيعها على اغتنام المزيد من فرص العمل والاستقلال المالي.
- تشجيعها على عدم الاعتماد على الرجال للحصول على المال.
- تمكين النساء من ذوات الدخل المنخفض من خلال زيادة الوعي المالي بينهن.
- تعليم النساء بطرق بسيطة لتوفير أموالهن لأغراض مستقبلية.
- مساعدتهن على بدء مشروع تجاري صغير، أو الالتحاق بدورة تدريبية للتقدم لوظيفة جديدة.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

يُعتبر الشمول المالي من العوامل التمكينية الرئيسية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، حيث تشكّل زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، عامل تمكين رئيسي، ومقوّمات أساسية لتحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة. أي يمكن أن تساعد الخدمات المالية الأكثر شمولاً في تحقيق ما يلي من أهداف التنمية المستدامة:

القضاء على الفقر المدقع

من خلال تزويد الفقراء بالخدمات التي يحتاجون إليها للاستثمار وإدارة النفقات غير المتوقعة، يعمل الشمول المالي على تيسير القضاء على الفقر المدقع. كما يسمح الادخار للأسر بزيادة قدرتها على الاستثمار في رأس المال البشري مثل الصحة والتعليم.

وينص المقصد الرابع من مقاصد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان أن يتمتع جميع الرجال والنساء، وخاصة الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلا عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المُصغر والمتناهي الصغر".

القضاء التام على الجوع

من خلال زيادة الاستثمارات في موسم الزراعة، يمكن للخدمات المالية أن تساعد المزارعين على زيادة إنتاجهم لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين وتعزيز الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى زيادة العائدات.

ويشير المقصد الثالث للهدف إلى "مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية، وخاصة النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والتوظيف غير الزراعي".

الصحـــة الجيـــدة والرفاه

يمكن للخدمات المالية مثل التأمين الطبي أن توفر قناة رسمية للتخفيف من مخاطر الطوارئ الصحية، من خلال منح الناس القدرة على إدارة النفقات الطبية دون استنفاد مدخراتهم والتعافي من الأزمة الصحية.

ويؤكد المقصد الثامن من مقاصد الهدف على أهمية: "تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات الجودة والوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجيدة وبأسعار معقولة للجميع".

تمكين النساء

يساهم الشمول المالي في دعم هدف التنمية المستدامة الخامس بتمكين النساء من الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المصرفية، والذي من شأنه زيادة ملكية النساء للأموال، والتحرر المالي، والاستقلالية في تأسيس الأعمال، وإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وهذا بدوره يقود إلى ردم الهوة بين النساء والرجال. كما أن الشمول المالي والوصول إلى التمويل يمكّن النساء بمنحهن سلطة اتخاذ القرار، ويعزز احترامهن لذاتهن، ويحسن وضعهن الاجتماعي والاقتصادي العام.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يسعى الهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ومن خلال الشمول المالي عندما يتمكن الأشخاص والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين حياتهم وأعمالهم، مثل "المدخرات والمدفوعات والتأمين وكذلك الائتمان"، فإنه يتم ضمان أن يجد الأشخاص والمنشآت الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من مواردهم الخاصة.

ويتم ذلك من خلال دعم الشمول المالي لبعض مقاصد الهدف الخامس، مثل:

- المقصد الثالث: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، والتشجع على تنظيم ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
- المقصد الخامس: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.
- المقصد السادس: الحد بشكل كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب.
- المقصد العاشر: تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية للجميع.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يسعى هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى تشجيع إقامة بنى تحتية قوية وشاملة، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، وبالتالي يدعم الشمول المالي هذا الهدف بتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، مما يساعد على تأسيس المزيد من الشركات والسماح للشركات القائمة بتوسيع خدماتها من خلال تمكين المزيد من الاستثمار.

كما يدعم الشمول المالي المقصد الثالث الذي يسعى إلى "زيادة فرص وصول المنشآت الصناعية الصغيرة وغيرها من المنشآت، خاصة في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان بأسعار معقولة، ودمجها في سلاسل القيمة والأسواق".

الحد من أوجه عدم المساواة

من خلال خفض تكاليف التحويلات المالية، يصل المزيد من المال إلى المتلقين، حيث يمكنهم إنفاقه على التعليم والصحة والاستهلاك والاستثمارات ـ وفي النهاية يقلل من التفاوتات، أو عدم المساواة.
ويساهم الشمول المالي في تعزيز عدد من مقاصد الهدف العاشر، التي تعمل على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، **مثل:**

- المقصد الخامس: تحسين التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ هذه الأنظمة.
- المقصد السادس: ضمان تعزيز التمثيل والصوت للدول النامية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية من أجل توفير مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية ومساءلة وشرعية.
- المقصد العاشر: خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء ممرات التحويلات المالية التي تتجاوز تكاليفها 5 في المائة.

أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

تختلف الأبعاد والمؤشرات باختلاف المرحلة التي يمر بها تطبيق الشمول المالي. كما أن المؤشرات الخاصة بالأبعاد تتعدد أيضاً وتختلف باختلاف المجتمع الذي تطبق فيه من حيث السياسة المالية والاقتصادية، إضافة إلى ثقافة ومعرفة فئات المجتمع المحدد. وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، هي:

الوصول للمنتجات والخدمات المالية:

ويشير إلى قدرة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، والحصول على هذه الخدمات واستخدامها. وتوفر وانتشار الجهات التي تقدم المنتجات والخدمات المالية وسهولة الوصول إليها، وسهولة التعامل معها والاستفادة من منتجاتها وخدماتها. ويشمل مجموعة من المقاييس أهمها عدد الحسابات المصرفية للبالغين، بطاقات الائتمان المفتوحة، بطاقات الخصم للبالغين، وعدد الهواتف الذكية.

استخدام المنتجات والخدمات المالية:

ويتم قياسه بمؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر ودائع القطاع الخاص لجزء من الناتج المحلي الإجمالي.

جودة المنتجات والخدمات المالية:

يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.

وهناك خمس أبعاد فرعية للشمول المالي، هي:

الأبعـــــاد	مؤشـرات القيـــــاس
اســـــــــتخدام الحســـــــابات المصرفية	- نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى. - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية). - عدد المعاملات (الإيداع والسحب). - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي- فروع البنك، إلخ).
الادخـــــــار	- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال الـ 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية. - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال الـ 12 شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة. - النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار بطريق آخر خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال الـ 12 شهرا الماضية.
الاقتـــــراض	- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال الـ 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية. - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال الـ 12شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.
المدفوعـــات	- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور والرواتب أو المدفوعات الحكومية خلال الـ 12 شهرا الماضية. - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال الـ 12 شهرا الماضية. - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في الـ 12 شهرا الماضية.
التأميـــــن	- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. - النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

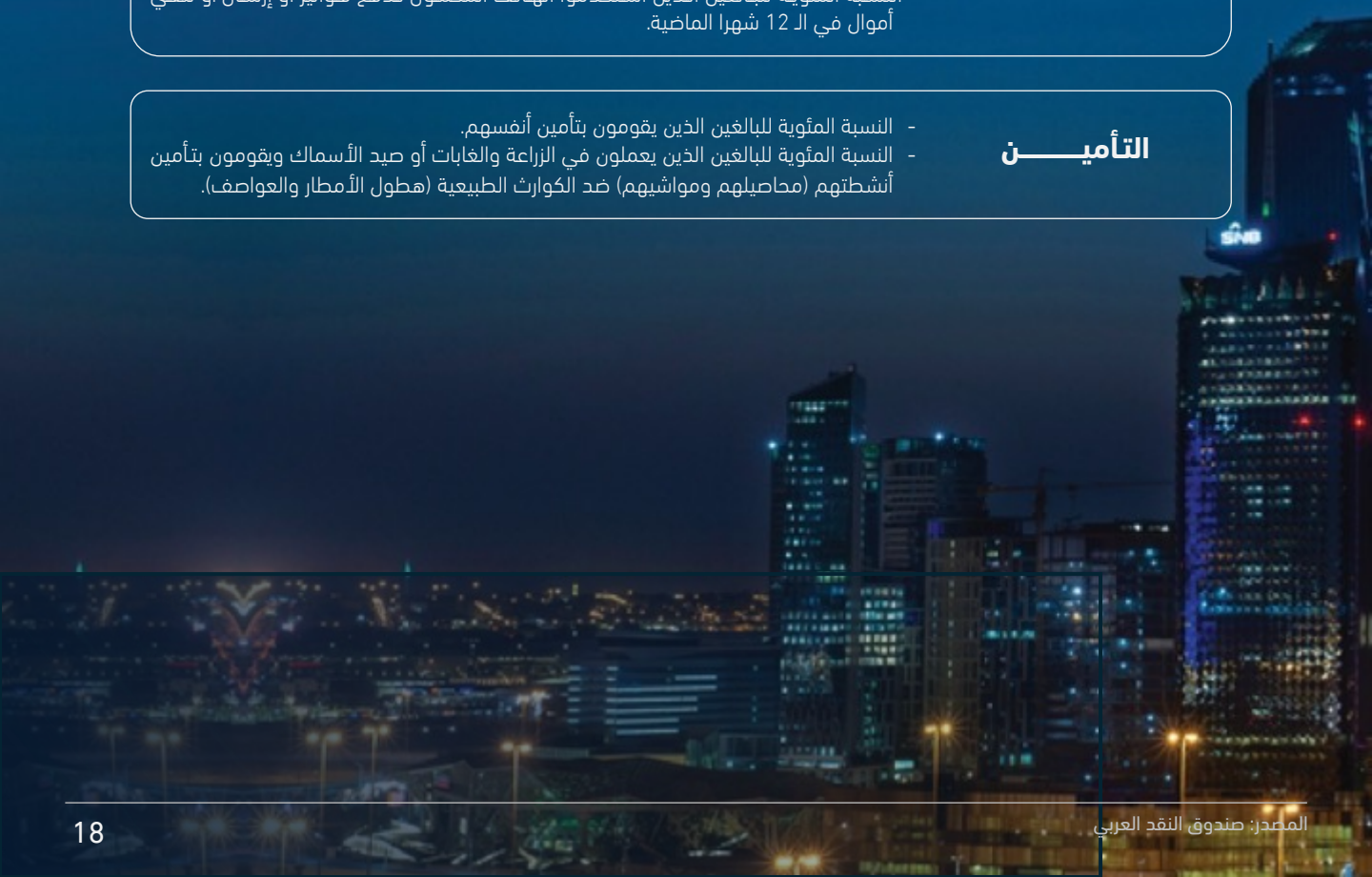

المصدر: صندوق النقد العربي

وفي سبيل التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي يكون مقبولاً دولياً ويتم تعميمه عالمياً، قامت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (FIDWG) التابعة للتحالف الدولي للشمول المالي (AFI) بوضع عدد من الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي، تتمثل فيما يلي:

الفائدة والملاءمة:

حيث ينبغي على كل بلد اختيار المؤشرات التي تتناسب مع ظروف كل بلد وطبيعتها، وتقدم الفائدة المرجوة للبلد.

الاتساق:

وهو ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

التوازن:

وهو أن يتناول الشمول المالي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

البراغماتية:

وهي أهمية الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد، أي الاعتماد على التقنية والأتمتة.

المرونة:

وهي التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و /أو استخدام مؤشرات بديلة، يراعى فيها طبيعة كل دولة.

الطموح:

حيث يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق.

المؤشر العالمي للشمول المالي

يوجد العديد من مصادر بيانات الشمول المالي في العالم، وتصدر العديد من المؤشرات السنوية أشهرها: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex)، الذي يصدر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة جالوب بدءاً من العام 2011م، والمؤشر العالمي السنوي الذي يصدر عن مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال في لندن وشركة التأمين والاستثمار الأمريكية "برينسبال فايننشال جروب"، وغيرها.

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

وضع البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة جالوب بدءاً من العام 2011م، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) وعند نشرها لأول مرة كان عدد الأشخاص البالغين الحاصلين على حسابات مصرفية في العالم لا يتجاوز 51%. كما كان أكثر من ملياري شخص بالغ في سن العمل حول العالم لا يمكنهم الوصول إلى أنواع الخدمات المالية الرسمية، كما استمر التباين الكبير في الوصول إلى الخدمات بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء.

لكن عند صدور بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2021م، كان 76% من البالغين على مستوى العالم، يملكون حساباً مصرفياً في بنك أو منشأة مالية أو عند مقدّم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول. إضافة إلى أن النمو في ملكية الحسابات كان موزعاً بالتساوي بين الرجال والنساء في العديد من البلدان. بينما لم يعد النمو كما كان حكراً على الهند والصين، بل زاد بنسبة 10% في 34 بلداً.

وفي الاقتصادات النامية، أصبح 71% من البالغين لديهم حسابات في بنوك أو منشآت مالية أخرى أو لدى مقدّمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بعد أن كانت نحو 42% في العام 2011م. كما حفزت حسابات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول على تحقيق زيادة هائلة في الشمول المالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، في العام 2021م.

وأكد المؤشر العالمي أن جائحة كورونا التي شهدت منعا للتجوال في كثير من دول العالم قد أحدثت طفرة عالمية في المدفوعات الرقمية، وأن ثلاثة أرباع البالغين أصبحوا يمتلكون حساباً مصرفياً أو حساباً للأموال عبر الهاتف المحمول، وأن الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات تقلصت من 7% إلى 4% على مستوى العالم، ومن 9% إلى 6% في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وفي البيان الصحفي الذي أصدره في 29 يونيو 2022م، بمناسبة إعلان قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، أشار البنك الدولي إلى أن الزيادة الكبيرة في المدفوعات الرقمية والتوسع في الخدمات المالية الرسمية خلقت فرصاً اقتصادية جديدة، وسد الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات، وساعد على بناء القدرة على الصمود وتحسين إدارة الصدمات المالية.

وأورد المؤشر العالمي أن أكثر من 40% من البالغين الذين أجروا مدفوعات داخل المتاجر أو عبر الإنترنت باستخدام بطاقة دفع أو الهاتف أو الإنترنت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (باستثناء الصين)، قاموا بذلك لأول مرة منذ بداية الجائحة. وكذلك أكثر من ثلث البالغين في (جميع) البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين يسددون فاتورة المرافق مباشرة من حساب رسمي، كان لأول مرّة.

وأصبح الآن حوالي 36% من البالغين في الاقتصادات النامية يحصلون على أجور أو مدفوعات حكومية، أو تحويلات ومبالغ أخرى، عبر حساباتهم. وحوالي 83% يستخدمون حساباتهم في إجراء المدفوعات الرقمية. بينما يستخدم الثلثان تقريبا حساباتهم في إدارة النقدية، في حين يستخدمها نحو 40% للادخار، وهو ما زاد من نمو النظام المالي.

وبمتابعة خارطة ملكية الحسابات المصرفية في العالم، وفقاً للمؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2021م. نجد أنه في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ يمتلك 59% من البالغين حسابات، عدا الصين حيث يمتلك فيها 89% من البالغين حسابات مصرفية.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، زادت ملكية الحسابات بنسبة 13% منذ العام 2017م الذي كانت فيه نحو 65%، لتصل النسبة إلى 78% من البالغين في نهاية العام 2021م.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمتلك 73% من البالغين حسابا مصرفياً، وقد شهدت المنطقة زيادة بنسبة 18% في ملكية الحسابات منذ عام 2017م، لتكون أكبر منطقة نمو في العالم النامي.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حققت المنطقة تقدما في تقليص الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات من 17% في 2017م إلى 13%، إلى جانب أن 42% من النساء لديهن الآن حسابات مقابل 54% من الرجال.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، استمر اعتماد خدمات الهاتف المحمول في الارتفاع، بحيث أصبح لدى 33% من البالغين الآن حساب للأموال عبر الهاتف المحمول - وهي نسبة تزيد ثلاثة أمثال عن المتوسط العالمي البالغ 10%.

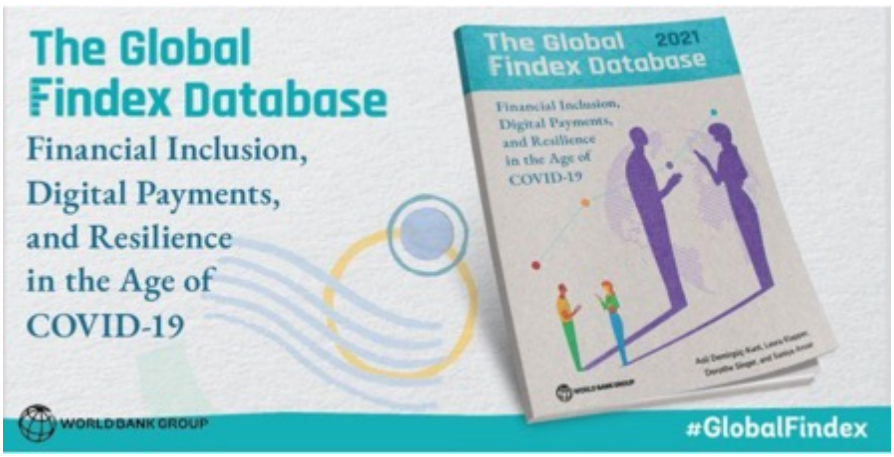

المؤشـــر العالمـــي
(بريـنسبال فايننشال جروب)

وفـي المؤشـر العـالمي السـنوي الـذي يصـدر عـن مركـز أبحـاث الاقتصـاد والأعمـال فـي لنـدن وشـركة التـأمين والاسـتثمار الأمريكيـة "بريـنسـبال فايننشـال جـروب"، والـذي صـدر فـي نهايـة 2023م، انخفـض تصـنيف الولايـات المتحدة في مؤشر الشمول المالي، إلى المركز الرابع هذا العام، من المركز الثاني خلال العام الماضي، في حين حافظت سنغافورة على صدارة التصنيف.

وشملت نسخة هذا العام – الثانية - 42 سوقاً حول العالم صنُفت اعتماداً على ثلاث ركائز تمثل أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وهـي الـدعم الحكـومي لتعزيـز الشـمول المـالي، ودعـم النظـام المـالي عبـر تـوفير أنـواع مختلفـة مـن المنتجات والخدمات الأساسية، ودعم أصاحب العمل لموظفيهم.

وساعد الحجم الصغير بلد مثل سنغافورة، الذي يبلغ عدد سكانه 6 ملايين نسمة، في تصدر التصنيف، لكنها استفادت أيضًا من التزامها بالثقافة المالية، واعتماد التكنولوجيا المالية ودعم أصحاب العمل للموظفين.

وعلـى صـعيد المنـاطق، نما حجـم الشـمول المـالي حـول العـالم، وكانـت منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ الأسـرع توسعاً، حيث سجلت 48.3 نقطة على المؤشر في عام 2023م، ارتفاعاً من 41.7 نقطة في 2022م. وتصدرت الأمريكيتان تصنيف المناطق بأكثر من 50 نقطة في عام 2023م، فيما سجلت جميع دول العالم مجتمعة 47.3 نقطة، ارتفاعًا من 41.7 نقطة في العام 2022م.

أفضل دول العالم في تحقيق الشمول المالي

%65.5

%66.2

%68.4

%71.1

%73.9

%58.8

%58.9

%59.4

%60.8

%65.3

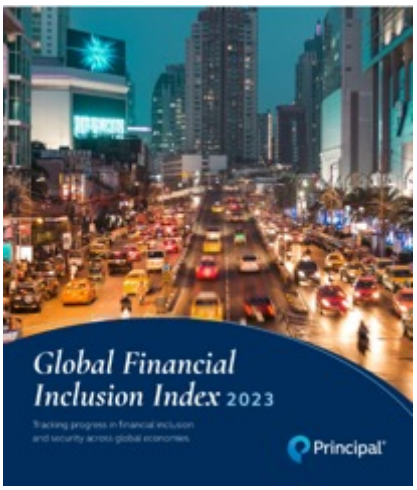

الحلول والخدمـات الرقمية
ودورها في تعزيز الشمول المالي

تلعب الخدمات المالية الرقمية مثل الخدمات المصرفية لدى البنوك وخدمات المنشآت المالية وشركات التقنية المالية والدفع بالهاتف المحمول، دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي. وقد أصبحت الخدمات المالية متاحة وسريعة وسهلة الوصول، حين وفرت الحلول والخدمات الرقمية بنية تحتية يتم من خلالها تقديم هذه الخدمات الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

ويؤكد الدكتور ألفريد هانيج المدير التنفيذي لتحالف الشمول المالي (AFI) أنه: "مع تطور التقنية، وبروز مقدمي الخدمات المالية الجدد في الواجهة، أظهرت الشواهد العملية بوضوح أن التحول الرقمي يدفع ويحرك استخدام الخدمات المالية ويعزز الشمول المالي. وبالتالي فإن التقنية والحلول الرقمية هي المحرك الرئيسي في السعي لتحقيق هدف الشمول المالي".

نظراً لسهولة استخدامها والتعامل معها، تُمكِّن الخدمات التقنية المالية لأكبر عدد من الأفراد الوصول إليها، والاستفادة من هذه الخدمات، وبالتالي تساهم في تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مباشرة مع الجهاز المصرفي.

وفي الوقت الحالي تنطلق معظم شركات التقنية المالية في العالم من منطلق تمكين المستبعدين مالياً، باعتبار أن المعيار الحقيقي لنجاح التقنية المالية كصناعة لا يكمن في تطوير أدوات أخرى لتأمين الراحة للعملاء المستخدمين فقط، ولكن في مدى توسيع انتشار هذه الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين فرص الحصول على التمويل، خصوصا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ويعتبر التمويل الرقمي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وعبر الهاتف المحمول، من الحلول الرقمية المهمة في تعزيز الشمول المالي. وهذا ما أكدت عليه مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي، التي اعتبرت أن الحلول والخدمات الرقمية مهمة للحد البعيد في تعزيز الشمول المالي، ودعت إلى دفع نمو الاقتصادات الشاملة من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية.

وتُعد الخدمات المالية الرقمية، إلى جانب الإشراف الرقمي الفعّال عليها، ضرورية لتعزيز الشمول المالي، حيث تؤكد مجموعة العشرين أن التمويل الرقمي قد نجح بالفعل في تعزيز الشمول المالي وتحسين إمكانية الوصول إلى التمويل من قبل النساء والفقراء والشباب وكبار السن والمزارعين والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وغيرها من شرائح غير المخدومين في العالم.

وقد ساهمت الحلول الرقمية في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، من خلال الترابط المالي الرقمي الفعّال بين المشاركين في الأنشطة الاقتصادية. وتوفيرها فرصاً واسعة لخفض التكاليف وتوسيع وتعميق نطاق الخدمات المالية، بابتكارها لطرق سهلة وقليلة التكلفة لفئات واسعة من الشرائح المستبعدة مالياً، للوصول إلى الخدمات المالية.

وتعمل مبادئ الشمول المالي الرقمي رفيعة المستوى لمجموعة العشرين على توفير أساس للبلدان لتخطط وتستفيد من الإمكانات الهائلة التي توفرها التقنيات الرقمية، في جهود تعزيز الشمول المالي. وتتمثل هذه المبادئ في:

01
تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي والترويج له.

02
تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي.

03
توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي.

04
توسيع نطاق نظام البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية.

05
إرساء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين.

06
تعزيز الثقافة والوعي المالي والرقمي.

07
تسهيل تحديد هوية العملاء للخدمات المالية الرقمية.

08
تتبع تقدم الشمول المالي الرقمي.

وفي يونيو 2020م، عقدت الشراكة العالمية للشمول المالي بمجموعة العشرين (GPFI) منصة دول مجموعة العشرين والدول المهتمة من غير الأعضاء في المجموعة وأصحاب المصلحة في الشمول المالي - اجتماعاً برئاسة المملكة العربية السعودية، بهدف وضع الصيغ النهائية للمبادئ التوجيهية للسياسات رفيعة المستوى المتعلقة بالشمول المالي الرقمي للشباب، والمرأة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

شعار التحالف من أجل الشمول المالي

واقع الشمـول المالي في المملكـة

إحصائيـــات وأرقـــام

أولاً: مؤشرات الشمول المالي في المملكة

تقدمت المملكة العربية السعودية ركب الثورة الرقمية وتطور النظام المالي العالمي، وظلت من الدول الرائدة في مجال التقنية المالية، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي، وأصبح غالبية السكان لديهم حسابات مصرفية، وارتفعت بنسبة كبيرة أعداد من يحملون بطاقات صراف آلي، وبطاقات ائتمانية، ومن يستخدمون خدمة الحساب المصرفي الإلكتروني لسداد الرسوم والفواتير المختلفة وشراء الاحتياجات اليومية، وإجراء تحويلاتهم المختلفة، حتى أصبح كثير من الناس داخل المملكة يفضلون التسوق عبر الإنترنت للوصول إلى الأسواق العالمية والمحلية.

كما ظلت البنوك والمصارف التجارية والحكومية تقدم القروض التمويلية للمحتاجين من أفراد المجتمع، وأصبحت الخدمات المالية والقروض متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة متاحة للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

وفي إشارة لتوسع الشمول المالي واتجاه المجتمع المستمر نحو الخدمات المالية بكافة أنواعها، يبيّن الجدول رقم (1) إحصاءات عرض النقود بتعريفه الواسع (ن 3) -المُكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف. حيث نجد أنه في نهاية العام 2024م، شكّلت الودائع المصرفية نسبة (92.16%) من عرض النقود (ن3)، مسجلة ارتفاعاً متوالياً، حيث كانت في العام 2018م تساوي (90.3%). كما شكل النقد المتداول خارج المصارف انخفاضاً متوالياً، حيث كانت نسبته (9.7%) في العام 2018م، ووصلت في نهاية العام 2024م إلى (7.84%). *(الجدول رقم 1)

وكإشارة لانتشار الشمول المالي، وتوسع شبكة الخدمات المالية بالمملكة، نورد عدداً من الإحصاءات لانتشار الخدمات المالية مثل: فروع المصارف، وأجهزة الصراف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، وبطاقات الصراف الآلي، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات الصرّاف (مدى)، ونظام التحويلات السريعة (سريع)، والمدفوعات عبر نظام (سداد).

جدول (1): إجمالي عرض النقود (ن 3): الودائع المصرفية والنقد خارج المصارف (مليون ريال)

	إجمالي عرض النقود	النقد المتداول خارج المصارف	نسبة النقد المتداول خارج المصاف/عرض النقود (%)	الودائع المصرفية	نسبة الودائع المصرفية/عرض النقود (%)
2018	1,853,645	180,132	9.72	1,673,513	90.28
2019	1,985,139	189,160	9.53	1,795,979	90.47
2020	2,149,267	206,284	9.6	1,942,983	90.4
2021	2,308,820	204,366	8.9	2,104,454	91.1
2022	2,495,372	199,966	8.0	2,295,406	92.0
2023	2,685,343	211,885	7.89	2,473,458	92.11
2024	2,921,472	229,088	7.84	2,692,385	92.16

جدول (2): انتشار فروع المصارف بالمملكة العربية السعودية حسب المناطق الإدارية

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الرياض	629	626	612	588	590	584	585
مكة المكرمة	435	442	424	406	391	376	377
المدينة المنورة	105	104	101	98	99	102	103
الشرقية	401	408	387	371	368	356	355
القصيم	120	120	117	113	112	117	118
عسير	127	128	125	123	123	124	123
تبوك	50	51	50	48	46	48	47
حائل	42	42	43	42	42	42	44
الحدود الشمالية	17	17	19	20	20	18	19
الجوف	28	27	28	29	29	28	28
جازان	55	57	55	53	54	54	54
نجران	28	27	27	27	26	26	26
الباحة	27	27	26	27	27	26	26
المجموع	2,064	2,076	2,014	1,945	1,927	1,901	1,905

جدول (3): إحصاءات بطاقات وأجهزة الصراف الآلي بالمملكة العربية السعودية

السنوات	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات	عدد العمليات (مليون عملية)	السحوبات النقدية (مليون ريال)
2018	28,559,828	18,685	2,126,000,000	748,325
2019	31,540,067	18,882	2,124,773,657	740,640
2020	34,336,693	18,299	1,746,667,226	628,891
2021	39,373,810	16,544	1,617,191,086	581,926
2022	42,563,445	16,251	1,530,486,375	554,743
2023	47,761,492	15,954	1,524,132,831	548,805
2024	50,207,749	15,075	1,493,933,207	552,778

جدول رقم (1) المصدر: البنك المركزي السعودي- النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2024م، ص (10)
جدول رقم (3) المصدر: البنك المركزي السعودي- النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2024م، ص (78)
جدول رقم (4) المصدر: البنك المركزي السعودي- النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2024م، ص (81)

جدول (4): إحصاءات أجهزة نقاط البيع بالمملكة العربية السعودية

السنوات	عدد أجهزة نقاط البيع	عدد العمليات	المبيعات (بآلاف الريالات)
2018 *4	351,645	1,032,000,000	232,306,000
2019	438,618	1,623,002,741	287,794,256
2020	721,060	2,852,864,282	357,297,966
2021	1,013,233	5,171,154,926	473,258,166
2022	1,438,121	7,261,504,522	559,134,945
2023	1,739,070	8,971,739,435	613,956,933
2024	1,981,111	10,373,398,062	668,184,554

جدول (5): إحصاءات التجارة الإلكترونية عبر بطاقة مدى

السنوات	عدد العمليات	المبيعات (بآلاف الريالات)
2019	38,144,136	10,251,970
2020	170,308,987	38,822,194
2021	347,660,680	74,324,926
2022	610,577,492	122,673,466
2023	873,742,893	156,908,392
2024	1,125,931,637	197,417,279

جدول (6): إحصاءات عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)*(1)

السنوات	عدد العمليات	المبيعات (بآلاف الريالات)
2018 *(2)	135,766,000	49,984,000
2019	158,983,150	48,210,857
2020	201,606,733	60,689,661
2021	166,885,684	57,832,429
2022	181,400,297	56,813,795
2023	199,499,335	49,503,006
2024	217,331,290	53,415,049

جدول (7): إحصاءات عمليات المدفوعات عبر نظام (سداد)*(3)

السنوات	عدد العمليات	المبيعات (بآلاف الريالات)
2019	269,667,432	444,875,441
2020	278,921,008	481,258,765
2021	311,568,408	608,493,682
2022	336,598,998	695,490,804
2023	357,272,147	792,896,513
2024	412,530,778	905,244,552

*(1)التحويلات المالية السريعة تشمل: مدفوعات العملاء، ومدفوعات ما بين المصارف، وأخرى.

*(2)إحصاءات العام 2018م مأخوذة من التقرير السنوي للبنك المركزي (ساما) لسنة 2023م، وهناك أرقام مقربة لمليار ريال.

*(3)مدفوعات نظام سداد: الفواتير المسددة من خلال سداد، ومن خلال قنوات أخرى.

جدول (8): القروض الممنوحة من شركات التمويل حسب النشاط (مليون ريال)

التمويل العقاري السكني	التمويل العقاري التجاري	تمويل المركبات	تمويل بطاقات الائتمان	التمويل الشخصي	أخرى	الإجمالي	
16,940	3,968	20,827	897	2,527	4,158	49,316	2019
20,141	3,871	17,281	521	6,203	6,109	54,125	2020
22,002	4,305	18,477	795	14,492	8,001	68,073	2021
22,481	4,550	19,193	942	19,194	9,090	75,449	2022
23,097	4,101	21,189	1,270	23,289	11,799	84,744	2023
22,909	4,443	22,725	1,361	25,124	12,025	88,587	Q2 2024
22,908	4,608	23,161	1,615	25,585	12,306	90,184	Q3 2024
22,857	5,060	23,801	1,853	27,091	12,334	92,996	Q3 2024

جدول (9): الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات (مليون ريال)

الأفـراد	متناهي الصغر	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة	الشركات (كبيرة)	الإجمالي	
37,377	1,688	3,810	3,883	2,559	49,316	2019
40,408	2,514	5,181	4,192	1,830	54,125	2020
51,231	2,938	6,769	4,934	2,200	68,073	2021
57,459	3,137	7,397	5,272	2,183	75,449	2022
64,996	2,575	8,185	6,521	2,467	84,744	2023
68,268	2,587	8,258	6,850	2,625	88,587	Q2 2024
69,649	2,570	8,136	6,900	2,929	90,184	Q3 2024
72,138	2,643	7,883	6,929	3,403	92,996	Q3 2024

ثانياً: الجهود الحكومية المبذولة لرفع مستوى الشمول المالي في المملكة

بذلت الحكومة السعودية جهوداً كبيرة لرفع مستوى الشمول المالي في المملكة، وأطلق برنامج تطوير القطاع المالي عدداً من المبادرات في هذا الشأن، وكانت أهمها مبادرة تمكين التقنية المالية وتأهيل البنية التحية اللازمة لعملها، وفتح الطريق أمام انتشار الخدمات المالية الرقمية ورفع مستوى الشمول المالي. وكان للبنك المركزي السعودي دور بارز في تمكين قطاع التقنية المالية منذ العام 2018م، حيث حقق تقدماً كبيراً في بناء منظومة تقنية مالية تحظى بالريادة.

ففي عام 2018م، تم إطلاق مبادرة "فنتك السعودية" لتعزيز الابتكار والتعاون بين الشركات الناشئة، والمستثمرين، والجهات الفاعلة الأخرى في منظومة التقنية المالية. كما تم إنشاء إطار عمل البيئة التجريبية التشريعية، حتّى تستطيع المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية اختبار منتجاتها وخدماتها وإطلاقها في بيئة مبتكرة وآمنة.

وفي نهاية العام 2023م، بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية 216 شركة فاعلة، متجاوزة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2023م المقدر بـ(150) شركة. كما تواصل ارتفاع عدد الشركات حتى وصل إلى 224 شركة في نهاية الربع الثاني من العام 2024م. وهي إشارة إلى استمرار الجهود الحكومية العاملة على تعزيز دائرة الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

وفي بداية سبتمبر 2024م، بلغ إجمالي عدد الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي 118 شركة، حيث كان عدد الشركات المصرحة تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية 19 شركة، فيما أصبح إجمالي الشركات المنضمة إلى البيئة التجريبية التشريعية مُنذ إطلاقها 51 شركة.

وتعزيزاً للشمول المالي بالمملكة، كان البنك المركزي قد أطلق البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox)لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، حيث كان من أبرز مخرجات هذه البيئة إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف، واستخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف المحمول.

وفي سبيل تعزيز الشمول المالي، وتوسيع انتشار الخدمات المصرفية؛ أصدر البنك المركزي في مارس 2019م القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة، المتضمنة الإطار النظامي والحد الأدنى لمتطلبات مزاولة نشاط تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال وكلاء نيابةً عن البنوك والمصارف.

كما حدد البنك المركزي –عبر التعرفة البنكية- الحد الأقصى لرسوم الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء الأفراد، وألزمت بعدم تحصيل أي رسوم مقابل فتح الحسابات البنكية أو انخفاض رصيد الحساب عن الحدّ المطلوب، إلى جانب الإلزام –عبر قواعد الحسابات البنكية - بعدم اشتراط إيداع أي مقابل مالي لفتح الحساب البنكي؛ وكلّ ذلك من أجل تشجيع الأفراد على فتح الحسابات البنكية.

وأطلق برنامج تطوير القطاع المالي من خلال قيادة البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات لرفع مستوى الشمول المالي، أبرزها:

01
مبادرة فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة.

02
مبادرة التوجه نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد

03
مبادرة ربط وتمكين مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات.

04
مبادرة تسهيل التعاملات الإلكترونية لنشاطات التمويل.

05
مبادرة دعم مجال الابتكار في القطاع المالي (فنتك السعودية)، وغيرها.

وعلاجاً لما أشارت إليه استبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الأخير الذي صدر في العام 2021م، من قلق عالمي يساور البعض تجاه الخدمات المالية الرقمية، وضمن جهود الحكومة لرفع مستوى الشمول المالي وتعزيز الثقة في الخدمات المالية، أصدر البنك المركزي السعودي في سبتمبر 2022م، مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية.

وأكد المشروع على التزام البنك المركزي بحماية عملاء المؤسسات المالية من مصارف وشركات تمويل وشركات المدفوعات والصرافة وغيرها، وإلزام المؤسسات المالية بتطبيق كامل ما ورد في مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية والتي تشمل الآتي:

1. **المعاملة بعدل وإنصاف:** التي ينبغي أن يعامل بها كل العملاء في جميع مراحل العلاقة، وبذل العناية والاهتمام الخاص للعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين.

2. **الإفصاح والشفافية:** بإلزامية التأكد من وضوح وسهولة فهم معلومات كل الخدمات والمنتجات المقُدمة للعملاء، وإمكانية الوصول لها دون عناء. إلى جانب إيضاح حقوق ومسؤوليات كل طرف.

3. **التثقيف والتوعية:** إذ يتعين على المؤسسات وضع برامج وآليات مناُسبة لتطوير معارف ومهارات العملاء ورفع مستوى الوعي لديهم وتمكينهم من فهم المخاطر ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مدروسة وفعّالة.

4. **سلوكيات وأخلاقيات العمل:** حيث يتوجّب على المؤسسة المالية حماية مصالح العملاء، وتوفير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ أعمالها وخدمة عملائها، وتوفير مراكز مناسبة لخدمتهم وقنوات مختلفة للتواصل معهم.

5. الحماية **ضد عمليات الاحتيال وسوء الاستخدام:** إذ ينبغي على أي مؤسسة مالية وضع أنظمة تقنية ورقابية ذات كفاءة وفعالية للحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة الاستخدام.

6. **حماية خصوصية المعلومات والبيانات:** وهي إلزامية وضع الآليات المناسبة وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة لحماية معلومات وبيانات العملاء المالية و/أو الائتمانية و/أو التأمينية و/أو الشخصية والحفاظ على خصوصيتها.

7. **معالجة الشكاوى:** حيث ينبغي توفير آلية مناسبة للعملاء لتقديم الشكاوى بحيث تكون الآلية واضحة وفعّالة، وتتبع إجراءات واضحة لمعالجتها بشكل عادل وفعّال.

8. **المُنافسة:** وهو مبدأ يوجب على المؤسسات المالية أن تتيح للعملاء القدرة على البحث والمقارنة بين أفضل الخدمات، والمنتجات، ومقدميها بسهولة ،ووضوح.

9. **خدمات الإسناد:** على المؤسسة المالية التأكد من التزام الطرف الثالث المسُندة إليه المهام بمتطلبات هذه المبادئ إن وجدت، وأنها تعمل لما فيه مصلحة عملائها وتتحمل مسؤولية حمايتهم.

10. **تضارب المصالح:** وهنا يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية سياسة مكتوبة ومطبقة بشأن تضارب المصالح والإفصاح عنها.

وفي اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات التي صدرت عن البنك المركزي (ساما)، نصت المادة (52) بالفصل الثاني، المعنية بتعزيز الشمول المالي، **على أن:**

يلتزم	يجب	مع عدم الإخلال
مقدمو خدمات المدفوعات بمبادئ الشمول المالي التي يصدرها البنك المركزي عند تقديم خدمات المدفوعات ذات الصلة.	على مشغلي نُظُم المدفوعات التحقق من مراعاة مبادئ العدالة والشفافية لضمان إتاحة المشاركة في نُظُم المدفوعات لكافة الأعضاء.	بالنظام والأنظمة المرعية الأخرى وتحقيقاً لمبدأ العدالة والتمكين، للبنك المركزي إلزام مشغل نظام المدفوعات المهم - بتمكين طالب العضوية من أن يصبح عضواً في نظام المدفوعات المهم، أو تمكينه من الحصول على عضوية غير مباشرة من خلال أعضاء نظام المدفوعات

وتم في العام 2023م الإطلاق التجريبي لاثنين من أصل ثلاثة بنوك رقمية مرخص لها وهما: بنك إس تي سي (STC) وبنك دي 360 (D360) ،وتعد البنوك الرقمية من القطاعات الجديدة التي تم الترخيص لها في عام 2021 م - 2022 م، وتساهم في زيادة الشمول المالي ورفع تنافسية القطاع بما يخدم العملاء في القطاع البنكي. وتسعى البنوك الرقمية في مرحلة الإطلاق التجريبي إلى التأكد من جاهزية كافة الأنظمة للاستعداد إلى الإطلاق الكامل في عام 2024م.

وفي ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024م، أشاد تقرير خبراء صندوق النقد الدولي باتخاذ المملكة العربية السعودية لخطوات كبيرة في عملية التحول الرقمي. كما سلّط التقرير الضوء على ترخيص حكومة المملكة لثلاثة بنوك رقمية، مؤكداً مساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي والمنافسة؛ إذ تتسم تلك البنوك بالمرونة والابتكار.

كما أشاد البيان الختامي للصندوق بالجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي السعودي لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية المهمة لضمان الاستقرار المالي. وقال إن البنك المركزي أحرز تقدما جيدا في وضع ترتيبات فعالة لإطار شبكة الأمان المالي (تسوية الأوضاع المصرفية وإدارة الأزمات، وترتيبات مساعدات السيولة الطارئة، وصندوق حماية الودائع.

ثالثاً: الشمول المالي ورؤية السعودية 2030

في إطار رؤية السعودية 2030، أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج تطوير القطاع المالي في العام 2018م، وركّزت فيه على 4 ركائز استراتيجية، واحدة من أهمها الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية، حيث أطلق البنك المركزي مبادرة "فنتك السعودية"، ووجدت المبادرة اهتماما كبيراً من الحكومة والقطاع المالي، وذلك لأهمية التقنية المالية في تطوير الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

وتهدف الاستراتيجية إلى أن تصبح المملكة رائدة في قطاع التقنية المالية وأن تكون الرياض موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية. وهو تأكيد على سعي رؤية السعودية 2030، إلى توسيع نطاق الشمول المالي، لأجل إحداث نقلة في حياة المواطنين وتزويدهم بتجارب جديدة من بينها تعزيز الوصول إلى المنتجات المالية وخدمات التمويل الشخصي.

وتسعى المملكة من خلال استراتيجية التقنية المالية إلى تعزيز الشمول المالي وتسهيل قدرة المواطنين على الوصول للخدمات الرقمية، وكذلك تسخير إمكانات القطاعات الناشئة لخلق فرص عمل وتحقيق أثر اقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المواطنين باعتبارهم محركًا رئيسيا للنمو، إذ تهدف الاستراتيجية إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال زيادة الوصول إلى الموارد الاقتصادية وتعزيز الوعي المالي، وكذلك دفع عجلة الإبداع والابتكار.

ولمواكبة تطلعات الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية، بتعزيز الشمول المالي بالمملكة، تم تحديد مجموعة من الالتزامات التي تلتزم الاستراتيجية بتحقيقها بحلول العام 2025م **تتمثل في:**

تعزيز الابتكار في القطاع المالي من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة وتمكين تأسيس شركات جديدة في مجال التقنية المالية من خلال زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 230 شركة.

رفع حصة المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) لقطاع الأفراد، وذلك للتقليل من استخدام النقد لتصل الى نسبة 70%.

رفع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية لتصل إلى 2.6 مليار ريال سعودي، سعيا لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، مما يساهم في نمو وبناء شركات التقنية المالية.

أن يكون لقطاع التقنية المالية مساهمة في الناتج المحلي المباشر لقيمة تقارب 4.5 مليار ريال سعودي، مما يعزز توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل، كما تسعى الاستراتيجية إلى بناء الكفاءات اللازمة في قطاع التقنية المالية وخلق ما يقارب 6 آلاف وظيفة مباشرة.

جدول (10): خطة الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية حتى عام الرؤية 2030م

	عدد الجهات الفاعلة	الوظائف المباشرة	القيمة التراكمية للاستثمار الجريء (مليون ر.س)	مساهمة التقنية في الناتج المحلي (مليون ر.س)
2021	90	1,640	232	1,188
2023	150	3,045	742	2,211
2025	230	6,277	2,599	4.566
2027	354	10,730	5,645	7.821
2030	525	18,198	12,245	13,303

وضمن تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي المضي في برنامج زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، وإحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يهدف البرنامج لرفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى 20% في عام 2030م مقارنة بنسبتها البالغة 5.7 % في عام 2019م.

كما يعمل برنامج تطوير القطاع المالي ضمن خطته التنفيذية على المضي في توسيع البنية التحتية الرقمية من خلال زيادة حصة المدفوعات الرقمية إلى 80% في عام 2030 من نسبة 36% المسجلة في العام 2019م. ونتيجةً لذلك، سيوفر القطاع تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أعلى.

وتواصل العمل على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة، وتعزيز وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل لتحقيق عدد من الأهداف.

رئاســة المملكة لمجموعة العشرين
ودورهـا في الشمـول المالي العالمـي

تُعدّ مجموعة العشرين (G20) أبرز المنتديات الرئيسية للتعاون الاقتصادي الدولي، حيث يمثل اقتصاد الدول أعضاء مجموعة العشرين مجتمعة حوالي 80% من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية، ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تأسست مجموعة العشرين في العام 1999م، وبدأت بالانعقاد على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الذين يعقدون مناقشات رفيعة المستوى عن القضايا الاقتصادية والمالية، وفي أعقاب الأزمة المالية في العام 2008م، رُفع مستوى التمثيل في المجموعة ليصبح على مستوى قادة الدول الأعضاء.

ثم انعقدت القمة الأولى لقادة مجموعة العشرين الأولى بواشنطن في نوفمبر 2008م، ونتيجة لارتفاع مستوى التمثيل، وسُعّ جدول أعمال المجموعة ليتجاوز القضايا الاقتصادية والمالية ويشمل قضايا الاقتصاد الاجتماعي والقضايا التنموية.

رئاســة المملكة لمجموعة العشرين

بدأت دورة رئاسة المملكة لمجموعة العشرين في يوم 1 ديسمبر 2019م واستمرت إلى نهاية نوفمبر من العام 2020م وصولا إلى انعقاد قمة القادة بالرياض يومي 21 ـ 22 نوفمبر 2020م، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم العربي، مما يعكس الدور المحوري للمملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفور تسلم المملكة رئاسة مجموعة العشرين في التاريخ المحدد، أعـدت برنامجـاً شامـلاً وطموحـاً بتوجيهـات مـن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وبمتابعة حثيثة وإشراف مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهـد رئيس مجلـس الـوزراء –حفظهما الله-. وركـزت المملكـة خـلال رئاستها لمجموعـة العشريـن على هدف شعـار الرئاســة: "اغتنــام فــرص القــرن الحادي والعشرين للجميع"، الذي يتضمن ثلاثة محاور رئيسة، هي:

تمكين الإنسان:

تهيئة الظروف التي تمكّن جميع الأفراد، وبخاصة النساء والشباب، من العيش والعمل والازدهار.

الحفاظ على كوكب الأرض:

تعزيز الجهود التعاونية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي، والمناخ، والطاقة، والبيئة.

تشكيل آفاق جديدة:

اعتماد استراتيجيات جريئة وطويلة المدى لتبادل منافع الابتكار والتقدم التكنولوجي.

وخلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين، تم إطلاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين عن الدول الأشد فقراً للإسهام في منح 73 دولة فقيرة حيزاً مالياً للإنفاق على الجوانب الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، ومواجهة جائحة كورونا، حيث استفادت 47 دولة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين في تمديدها الأول حتى منتصف العام 2021م.

وساهمت المملكة العربية السعودية بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لمساندة الجهود الدولية للتصدي للجائحة في إطار تعزيز التأهب والاستجابة للحالات الطارئة، وتطوير أدوات تشخيصية وعلاجات ولقاحات جديدة وتوزيعها، وتلبية الاحتياجات فيما يتعلق بالرصد والتنسيق الدولي.

قمة قادة دول العشرين

عُقِدت خلال رئاسة المملكة قمة قادة دول مجموعة العشرين G20 الاستثنائية الافتراضية برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله-، يومَي 21 و22 من شهر نوفمبر 2020م، حيث التزمت القمة ببذل قصارى الجهد من أجل الحفاظ على وظائف الأفراد ومداخيلهم، واستعادة الثقة، وحفظ الاستقرار المالي، ووضع التدابير المالية.

وحرصت قمة قادة دول مجموعة العشرين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تعزيز سبل التعاون الدولي لدعم مرحلة التعافي الاقتصادي العالمي ووضع أسس متينة لمرحلة نمو قوي، ومستدام ومتوازن وشامل. وتناول البيان الختامي العديد من الموضوعات المهمة ومنها مكافحة الجائحة، وحماية الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون الدولي.

وأصدر قادة مجموعة العشرين (G20) البيان الختامي لقمة الرياض، مشددين فيه على بذل قصارى الجهود لحماية الأرواح وتقديم الدعم مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر تأثراً بالأزمة، بالإضافة إلى العمل لإعادة الاقتصادات إلى مسارها نحو تحقيق النمو والحفاظ على الوظائف وتوفير فرص العمل.

وأكد البيان الختامي تطبيق إجراءات غير مسبوقة متعلقة بالمالية العامة، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي بما يتوافق مع اختصاص الحكومات والبنوك المركزية، والعمل على ضمان مواصلة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة تقديم الدعم الضروري للدول الناشئة والنامية ومنخفضة الدخل.

ونوه قادة مجموعة العشرين بما قامت به الاتصالات والتقنيات الرقمية والسياسات من دور رئيسي في تسهيل استمرار النشاط الاقتصادي، متناولين خيارات السياسات المطروحة لدعم رقمنة نماذج الأعمال خلال الجائحة، مدركين أن الاتصال الشامل والآمن وميسور التكلفة يعد عامل تمكين أساسي للاقتصاد الرقمي وكذلك محفزاً للنمو الشامل والابتكار والتنمية المستدامة.

وخلال القمة الاستثنائية، تعهدت دول مجموعة العشرين بمبلغ يربو على 21 مليار دولار لسد الفجوة التمويلية في النظام الصحي العالمي، وذلك بهدف دعم إنتاج وتوزيع اللقاحات والأدوات التشخيصية والعلاجية اللازمة لمكافحة الجائحة، وكذلك قيام دول المجموعة بضخ ما يزيد عن 11 تريليون دولار ضمن حزمة تحفيزية لدعم الاقتصاد العالمي.

الجائحة والشمول المالي

عقد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين تحت رئاسة المملكة اجتماعاً برئاسة معالي وزير المالية السعودي، ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي، بتاريخ 15 إبريل 2020 م، حيث تمت المصادقة على خطة عمل مجموعة العشرين للاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

وقد نصت خطة العمل على المبادئ الأساسية التي توجه استجابة مجموعة العشرين والتزاماتها نحو اتخاذ إجراءات محددة لدفع التعاون الاقتصادي الدولي قدماً بهدف الخروج من الأزمة، مع تمهيد الطريق في الوقت نفسه نحو تعافٍ اقتصادي عالمي قوي ومستدام وشامل.

ولأن تحسين الشمول المالي سيخفف من المؤثرات الخارجية الاقتصادية السلبية الناشئة عن الجائحة، مثل تدني تدفق الحوالات البنكية الدولية، أكد الاجتماع الالتزام بتعزيز الشمول المالي من خلال المحافظة على المنتجات والخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها بأسعار محتملة من خلال الوسائل الرقمية التقليدية والمسؤولة، مع ضمان الحماية المالية للمستهلك.

وأشار البيان الختامي إلى أن مواجهة الآثار السلبية للجائحة من خلال توسيع الشمول المالي تستلزم بذل جهود جماعية متعددة المسارات، ولهذا أكد البيان عزم المجموعة على مواصلة العمل في تعزيز مبدأ المسؤولية فيما يخص إتاحة الخدمات والمنتجات المالية، وتحسين الحماية المالية للمستهلك والتثقيف المالي، مع التركيز على الفئات الأقل حظوة بالفرص وتلك المعرضة للمخاطر، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأكد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بمجموعة العشرين على التزام دول المجموعة القائم تحت مظلة خطة عملها للاستجابة لجائحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19) التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، حاثين الدول على مشاركة خبراتها بشأن الإجراءات المطبقة لتخفيف آثار الجائحة من خلال توسيع الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك، وعلى رفع مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء لمجموعة العشرين والدول غير الأعضاء.

وأشاروا إلى أنهم سينظرون الحاجة لاتخاذ إجراءات استجابة إضافية ضمن خطة عمل الشمول المالي للعام 2020 م، علاوة على إجراء أي تحديثات إضافية على خطة عمل المجموعة، مرحبين بالعمل المستمر الذي يجريه الشركاء المنفذون بشأن الشمول المالي استجابةً لجائحة كوفيد 19.

عام انتشار الشمول المالي

شهد عام رئاسة المملكة لمجموعة العشرين 2020 م أعلى نسبة انتشار للشمول المالي في العالم، بسبب الاحتياطات العالمية لمواجهة محدودية حركة الأفراد إبان انتشار جائحة كوفيد19، حيث هيأت المملكة كل إمكانات المجموعة لتوسع انتشار الشمول المالي والاقتصاد الرقمي، لتسهيل المعاملات.

كما ترأست المملكة العديد من المنتديات واللقاءات والاجتماعات مباشرة وافتراضياً ضمن رئاستها لمجموعة العشرين لتفعيل الشمول المالي، من أبرزها: ندوة الشراكة العالمية للشمول المالي في 22 يناير بالرياض، والاجتماع الأول للشراكة العالمية للشمول المالي خلال يومي 23 - 24 يناير بالرياض أيضاً، ثم الاجتماع الثاني للشراكة العالمية للشمول المالي في الفترة 25 - 26 يونيو الذي أقيم افتراضياً عن بعد.

وقد أوصى الاجتماع الأول لمجموعة العشرين للشراكة العالمية للشمول المالي، في 23 و24 يناير 2020 ، باستخدام التقنية لتعزيز الشمول المالي للشباب، والنساء، والمنشآت الصغيرة ،والمتوسطة. وناقش الاجتماع حل موضوع الشمول المالي للمفتقرين إلى الخدمات المالية من هذه الفئات، وإمكانية إتاحة فرص اقتصادية وتحقيق تنمية شاملة وواسعة النطاق.

وسبق الاجتماع ندوة الشراكة العالمية للشمول المالي في 22 يناير 2020م، التي رأت أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال العقد الماضي لزيادة معدلات الشمول المالي، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. وأمام ذلك تدرس الشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين طرق الاستفادة من التطور التقني لردم الفجوة في عدد الشباب والنساء غير القادرين على الحصول على حسابات بنكية.

كما أشار متحدثون في الندوة إلى قاعدة بيانات فيندكس العالمية لعام 2017م، التي أوردت أن ما يقارب 1.7 مليار حول العالم لا يمتلكون حسابات بنكية. حيث يشكّل الشباب والنساء الفئة الأكبر من المفتقرين إلى الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة التمويلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تقارب 4.5 تريليون دولار.

وقال الرئيس السعودي المشارك هيثم الغليقة: "سينصب التركيز في عام 2020م على الاستفادة من التقنيات والابتكارات الرقمية لتعزيز الشمول المالي للشباب والنساء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتسخير قدراتهم والإسهام في النمو الاقتصادي في كل من الأسواق الناشئة والمتقدمة".

ثم وضعت المملكة رئيسة مجموعة العشرين جدول أعمال اجتماع الشراكة العالمية للشمول المالي الذي ركز على عدة محاور أبرزها: تعزيز وتمكين الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء، وتحسين الخدمات التمويلية الرقمية والمبتكرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في ذات العام أحرزت المملكة المركز الأول بين دول المجموعة في انتشار الشمول المالي، بما حققه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من إنجازات خلال العام 2020. حيث تصدرت المملكة قائمة الدول في مؤشر التنافسية الرقمية والصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، متقدمة بـ 149 درجة حسب آلية التقييم المستخدمة للمؤشر.

كما مُنحت المملكة جائزة الريادة الحكومية لعام 2020م من الاتحاد الدولي للاتصالات المتنقلة، نظير تبنيها أفضل السياسات والتنظيمات الداعمة للاقتصاد الرقمي، وتحفيز الاستثمار والإبداع والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. كذلك حققت المملكة المركز الأول عالمياً في متوسط سرعة الجيل الخامس.

جهود البنك المركزي خلال رئاسة المملكة

قام البنك المركزي بالعمل مع دول المجموعة والمنظمات الدولية ذات الصلة على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالسياسات والتشريعات المالية، وإيجاد الحلول وتطوير المبادرات، وفقاً للأولويات الأساسية لأعمال مجموعة العشرين المتمثلة في "تأطير المسائل الإشرافية والتنظيمية لمواكبة العصر الرقمي".

ويندرج تحت هذا الهدف عدد من الأولويات الأساسية، أبرزها الاتفاق على خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات العالمية عبر الحدود، وهي خطوة تاريخية تهدف إلى تحسين ترتيبات المدفوعات العالمية عبر الحدود من خلال تسهيل إجراء عمليات مالية أسرع، وأقل كلفة، وأكثر شمولاً ،وشفافية.

واستمرت المملكة في بذل جهود حثيثة بصفتها رئيسة مجموعة العشرين، بتعاون البنك المركزي مع مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية للعمل على مبادرة "التسارع التقني لمجموعة العشرين"، بهدف استكشاف حلول للتحديات الإشرافية والتنظيمية من قبل المهتمين بالتقنية المالية في العالم.

وفيما يتعلق بجهود المجموعة المرتبطة بالشمول المالي، نجحت مجموعة العشرين تحت رئاسة المملكة في وضع برنامج عمل يركز بشكل كامل على سياسات تتعلق بالشمول المالي الرقمي، كذلك عملت دول مجموعة العشرين والمنظمات الدولية ذات العلاقة لمناقشة أفضل السبل لتطوير البنية التحتية الرقمية.

كما تم دعم العديد من التقارير والدراسات التي تمت الإشادة بها في اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية خلال سنة الرئاسة، أبرزها وثيقة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي للفئات الخاصة، والتي وفرت مجموعة من خيارات السياسات المميزة التي تستهدف فجوات الشمول المالي لهذه الفئات وتعزيز الخدمات المالية الرقمية.

وكان لرئاسة المملكة للمجموعة دور مهم في دعم استمرار التعافي في الاقتصاد العالمي، وتعزيز الثقة، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومنع حدوث الآثار الاقتصادية العميقة والممتدة، ودعم الدول الأشد فقراً، وذلك استمرارا لدور مجموعة العشرين الفاعل كمنتدى رئيس للتعاون الاقتصادي الدولي.

شعار دورة رئاسة المملكة لمجموعة العشرين

دور الشمول المالي

في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر والبطالة، ويوفر تمويلا للأفراد والأسر والمنشآت، ويؤسس لقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة. وبالتالي يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق جودة الحياة، وتأمين الرفاهية، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة، مما يقود إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ودعم الاستقرار الاجتماعي.

ونجد أن دول العالم التي تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل اقتصادية ومالية وتنموية، هي في الأصل دول تعاني في الشمول المالي وانتشار الخدمات المالية. وتحتاج هذه الدول إلى توسيع الشمول المالي وتقديم الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة نظرا لدورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

وقد قامت جهات الرقابة المالية في دول عديدة بمحاولة تعظيم الاستفادة من الشمول المالي، وذلك لتحقيق هدفين استراتيجيين في وقت واحد هما: تحقيق الاستقرار المالي على مستوى الدولة ككل، وتحقيق النمو الاقتصادي في نفس الوقت، وتطبيق أكبر قدر ممكن من النزاهة المالية، مع الاهتمام بأقصى درجات الحماية، وسلامة أفراد المجتمع ككل.

ولا يعتبر توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره عند الدول والهيئات المهتمة هدفاً في حد ذاته، بل هو أداة لتحقيق غاية كبرى هي تحقيق وتعزيز مستهدفات الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، باعتبار أن الشمول المالي طريق مهم نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، حيث يلعب الشمول المالي دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يساهم في:

القضاء **على الفقر** من خلال خدمة الادخار التي يوفرها للأفراد، وتساعدهم على زيادة مقدرتهم في مواجهة الطوارئ والأزمات المالية، وتنظيم استهلاكهم، وتعزيز قدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية.

الحد **من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي:** من خلال الدور الجوهري الذي تقوم به الخدمات المالية الرقمية في توفير معينات زيادة الاستثمار الزراعي، مثل خدمات التأمين والادخار والتمويل وتوزيع العوائد.

تحسين **مستوى الصحة** من خلال مجموعة التسهيلات التي أتاحتها الخدمات المالية الرقمية مثل الادخار، والتأمين.

تحسين **العملية التعليمية:** حيث إن هناك ارتباطا وثيقا بين جودة العملية التعليمية وقدرة الأسر على الاستثمار في فرص التعليم.

وقد ثبت كذلك أن الشمول المالي يعزز التنويع الاقتصادي، ويرفع كفاءة المالية، ويغيّر بنية النظام المالي، ويخلق قطاعاً مالياً لديه قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار. ولذلك قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كأحد أهداف استراتيجيتها الوطنية المالية والاقتصادية، وتزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي وعلاقته بأهدافها التقليدية.

ويعزز الشمول المالي مقدرة القطاع المصرفي على: جذب المدخرات، وتقديم الخدمات المالية لمختلف أطياف المجتمع، وتلبية احتياجات الأفراد الاستثمارية والاستهلاكية (التمويلية). كما يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، ويساهم في توسع القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم السياسة النقدية. إلى جانب أن تنوعٌ محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

ومن خلال توسع الشمول المالي، يمكن الحصول على تنوعٌ كبير في الحسابات والودائع المصرفية، عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد باختلاف أوضاعهم المالية، حيث إن تنوع الودائع المصرفية يحد من مخاطر سحوبات بعض المودعين من المصارف في أوقات الأزمات المالية، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة.

وهذا يعني أن توسيع مظلة الشمول المالي الذي يقود إلى تعدد وتنوع الودائع المصرفية يؤدي إلى تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة ويدعم الاستقرار المالي بشكل عام. إضافة إلى أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً، وتعزز من النمو الاقتصادي.

كما لاحظت بعض الدراسات أن العملاء المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون غالباً إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، حيث تعتبر ودائع هؤلاء العملاء مصدراً مستقراً للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. ومعلوم أن هذه الفئات من المجتمع لا يمكن الوصول إليها وإلى ودائعها وادخارها إلا بتوسيع مظلّة الشمول المالي.

ويساعد الشمول المالي في الاستقرار المالي، كذلك، من خلال إتاحته للأفراد والمنشآت الحصول على خدمات مالية من خلال قنوات رسمية آمنة وموثوقة لضمان عدم لجوء الأفراد والمنشآت للخدمات المالية غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي قد تعرضهم لمخاطر الاحتيال أو تنفيذ معاملات مالية غير مشروعة. كما يعمل الشمول المالي على الحد من تسرب المدخرات خارج القنوات المالية الرسمية.

الخـاتمـــة

أصبح الشمول المالي الركيزة الأساسية لجهود العالم نحو تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، ورغم التوسع الأكبر الذي شهده إبان جائحة كورونا (كوفيد 19)، لكن مازال هنالك عدد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول، إضافة إلى أنه في الوقت الذي يواصل فيه العالم جهوده إلى توسيع دائرة الشمول المالي والخدمات المصرفية، تحتاج الدول إلى تطبيق سياسات ومبادرات توفير الحماية للفئات الأكثر احتياجاً، مثل النساء والفقراء ومحدودي التعليم.

ويعتبر الشمول المالي هدفاً للعديد من الدول ذات الدخل المنخفض لتحقيق رؤيتها في النمو الاقتصادي المستدام على المديين القريب والبعيد، ولكن هناك صعوبات جمّة تقف بين هذه الدول وهدفها، وتجعل من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أمراً متعذراً على العديد من سكان هذه الدول والشركات العاملة بها. كما تجعل من التعاملات المصرفية أمراً محفوفاً بالشكوك والمخاطر في ضوء قلة المعلومات الائتمانية للعملاء وضعف الوعي المصرفي.

حيث تواجه هذه الدول صعوبات عديدة مثل: عدم توفر البنية التحتية التي تساعد في توسيع الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية بأسعار في متناول اليد، وقلة أعداد الصرافات الآلية وصعوبة الوصول للقليل المتوفر منها، وقلة انتشار فروع المصارف، وارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية القليلة التي يتم تقديمها، وتقديم هذه الخدمات القليلة بصورة انتقائية في بعض الدول، إلى جانب وضع قيود مختلفة في دول أخرى تحول بين هذه الفئات والخدمات المصرفية.

ورغم الجهود المبذولة عالمياً من قبل المجموعات الدولية والمنظمات والدول المهتمة، لا تزال هناك تحديات مختلفة تواجه تعزيز الشمول المالي عالمياً. وأول هذه التحديات هو خمول الحسابات المصرفية، باعتبار أن الوصول للحسابات المصرفية ليس كافياً، ولكن تحريكها والاستفادة منها في المعاملات المصرفية هو ما يحقق أهداف الشمول المالي من تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة.

وهناك أيضاً تحديات الفجوة بين النساء والرجال في البلدان النامية، والتي رغم أن المؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2021م، قد أشار إلى أنها تراجعت من 9% إلى 6%، لكن العالم يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لسد هذه الفجوات. والبحث في ما تحتاجه المرأة من الخدمات المالية، ومعرفة تباين الأهداف المالية بين الرجل والمرأة، وتحديد المنتجات والأساليب التي يمكن أن تساعد في سد هذه الفجوة.

كما أن هناك تحديا آخر وهو ما أظهره المؤشر العالمي للشمول المالي من قلق يساور فئات عديدة من المجتمعات العالمية تجاه الخدمات المالية، وإمكانية أن تصبح مصدراً يعتمدون عليه. حيث لا يزال العديد من البالغين في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى مصدر موثوق لأموال الطوارئ ويلجأون عادة إلى مصادر تمويل غير موثوقة، بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

وحسب المؤشر العالمي 2021م، فإن نحو 50% من البالغين بالدول منخفضة ومتوسطة الدخل قلقين للغاية، بشأن تغطية النفقات الصحية في حالة الإصابة بمرض أو حادث كبير. ونحو 20 % من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل، يشعرون بقلق شديد بشأن دفع تكاليف الرعاية الصحية. ونسبة 21% من كل الدول قلقة للغاية بشأن التمويل في مرحلة الشيخوخة.

واستجابة لهذا تتواصل الجهود العالمية الحثيثة لتجاوز هذه التحديات وإعداد البنية التحتية الداعمة للوصول الشامل إلى الأنظمة الموثوقة وزيادة ملكية الحسابات للفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها.

43

المراجع

المراجع باللغة العربية

1-وزارة المالية/ عن الوزارة، برنامج تطوير القطاع المالي/ موقع الوزارة على الإنترنت (رابط)

https://www.mof.gov.sa/about/Pages/Development_Program.aspx

-2برنامج تطوير القطاع المالي/ التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2023/ نسخة بي دي إف/ يوليو 2024م.

3- برنامج تطوير القطاع المالي/ وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، خطة التنفيذ 2022/ نسخة بي دي إف/ 2022م

4- وزارة المالية/ الأخبار-وزير المالية يفتتح مؤتمر "فنتك 24"/ الموقع على الإنترنت/ 3 سبتمبر 2024م

https://www.mof.gov.sa/mediacenter/news/Pages/News_03092024.aspx

5- صندوق النقد الدولي/ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع المملكة العربية السعودية/ موقع الصندوق على الإنترنت (رابط)/ 4 سبتمبر 2024م

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/09/03/pr24316-saudi-arabia-imf-exec-board-concludes-2024-art-iv-consult

6- هيئة السوق المالية/ التقرير السنوي 444 - 1445 ه (2023 م)/ نسخة بي دي إف/ يونيو 2024م

7- مركز المعلومات والإحصاء - البنك المركزي السعودي/ النشرة الإحصائية الشهرية/ نسخة بي دي إف/ يوليو 2024م

8- البنك المركزي السعودي/ التقرير السنوي للتقنية المالية 2022/ البنك المركزي نسخة بي دي إف/ سبتمبر 2023م

9- البنك المركزي السعودي/ التقرير السنوي الـ (59)- 1444ه/ 2023م/ نسخة بي دي إف/ فبراير 2024م

10- البنك المركزي السعودي/ اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها/ (ساما) نسخة بي دي إف/ 13 يونيو 2023م

11- البنك المركزي السعودي/ البنك المركزي السعودي يصرح لشركات تقنية مالية (أخبار)/ موقع البنك على الإنترنت (رابط)/ 2 سبتمبر 2024م

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-1037.aspx

12- البنك المركزي السعودي/ التقرير السنوي الـ 57 (1442ه- 2021م)/ موقع (ساما) نسخة بي دي إف/ 14 يوليو 2021م

13- البنك المركزي السعودي/ مشروع مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية/ (ساما) نسخة بي دي إف/ مارس 2022م

14- بشير العبدالرزاق، ونيزار حراثي (قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود)، وعمر السويدان (البنك المركزي السعودي/ أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة/ البنك المركزي السعودي (برنامج الأبحاث المشتركة للبنك المركزي السعودي) نسخة بي دي إف/ فبراير 2022

15-وكالة الأنباء السعودية (واس)/ الشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين تدعم الشباب والمرأة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة/ موقع واس (رابط)/ 25 يناير 2020م

https://www.spa.gov.sa/2026491

16- وكالة الأنباء السعودية (واس)/ المملكة من رئاستها لمجموعة العشرين حتى تسليمها المطرقة الفخرية إلى الرئاسة الإيطالية/ موقع واس (رابط)/ 25 أكتوبر 2021م

https://www.spa.gov.sa/2298362

17- وكالة الأنباء السعودية (واس)/ المملكة تستضيف غداً قمة قادة مجموعة العشرين في الرياض/ موقع واس (رابط)/ 20 نوفمبر 2020 م

https://www.spa.gov.sa/2159892

18- وكالة الأنباء السعودية (واس)/ أعضاء فريق الشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين يعربون عن حزنهم إزاء المأساة الإنسانية التي تسببت به كورونا/ موقع واس (رابط)/ 27 يونيو 2020م

https://www.spa.gov.sa/w1358980?lang=ar&newsid=2102928

19- حنان الطيب/ الشمول المالي/ صندوق النقد العربي (كتيبت تعريفي1)/ نسخة بي دي إف/ 2020

20- د. هبة عبد المنعم، و د. سفيان قعلول/ دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية/ صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، صندوق النقد العربي (موجز سياسات العدد 18) نسخة بي دي إف/ يناير 2021م

21- أ .د. جلال الدين بن رجب/ احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي، وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية/ صندوق النقد العربي (دراسات اقتصادية) نسخة بي دي إف/ 2018م

22- سنية أنصار، وجيجون وانج، ومانسي فيبين بانشاميا، وسري رافيا راجا أكينيني/ الكشف عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 في خمسة رسوم بيانية/ موقع البنك الدولي على الإنترنت (رابط)/ 29 يونيو 2022م

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alkshf-n-qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2021-fy-khmst-rswm-byanyt?_gl=1*1s6gj5t*_gcl_au*MzIyMTU4NTA4LjE3MTkyMTIzNDk.

23- البنك الدولي، بيان صحفي رقم (073/2022)/ جائحة كورونا تُحدث طفرة عالمية في المدفوعات الرقمية/ موقع البنك الدولي على الإنترنت (رابط)/ 29 يونيو 2022

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/29/covid-19-drives-global-surge-in-use-of-digital-payments

24- البنك الدولي/ الشمول المالي (عرض عام)/ موع البنك الدولي على الإنترنت (رابط)/ 29 مارس 2022م

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

25- مجموعة البنك الدولي/ الشمول المالي "الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"/ موقع البنك الدولي على الإنترنت (رابط)/ 29 مارس 2022

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

26- البنك المركزي السعودي، مركز المعلومات والإحصاءات/ النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2024م/ نسخة بي دي إف/ 28 نوفمبر 2024م

English References

1- Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Saniya Ansar (The World Bank)/ The Global Findex Database 2021/ PDF Document/ 29 June 2022.

2- International Fund for Agricultural Development (IFAD), World Bank Group (WBG), and The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)/ Promoting financial inclusion through digitalization of remittances/ PDF Document/ June 2024

3- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)/ G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion/ Chengdu, China, PDF Document/ July 2016 (Continuous updating)

4- Maria Eugenia Sosa Taborda, Laxmi Aeshwarya Kumar, Johanna Dichtl, Puleng Ndjwili-Potele, and Leigh Smyth/ Guidance for banks, Financial Inclusion and Financial Health Target Setting, Principles for Responsible Banking/ UN Environment Program Financial Initiative (UNEP FI)-PDF DOCUMENT/ April 2021.

5- Alliance for Financial Inclusion (AFI)/ "Financial inclusion is a complementary – not a competing – objective to monetary and financial stability", An exclusive interview with the Executive Director Dr. Alfred/ AFI website (link)/ 26 April 2023

https://www.afi-global.org/newsroom/news/dr-alfred-hannig-afi-financial-inclusion-is-a-complementary-not-a-competing-objective-to-monetary-and-financial-stability/

6- Alliance for Financial Inclusion (AFI)/ Policy Model: AFI Core set of Financial Inclusion Indicator/ PDF Document/ Dec. 2019

7- William Cook, Dylan Lennox, Sara Murray, and Souraya Sbeih/ From Crisis to Resilience, The Role of Inclusive Finance in Fragile Countries/Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)- PDF Document/ May 2024.

8- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)/ G20 2023 Financial Inclusion Action Plan (FIAP) for 2024-2026/ PDF Document (GPFI Website)/ July 2023

9- Andrew Leyshon, and Nigel Thrift/ The Restructuring of U.K. Financial Services Industry in 199s: a Reversal of Fortune?/ Journal of Rural Studies. Vol. 9, No. 3. pp. 223-241, 1993/ July 1993

https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/074301679390068U

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
@CFKC_KSA